

التوافق تنفي دعوة رئيس الجمهورية لحسم الموضوع

تأجيل جديد لجلسة اختيار مرشح رئاسة البرلمان وردود أفعال متباينة تجاه حل المجلس



بغداد / هشام الركابي
أكد الناطق باسم جبهة التوافق سليم الجبوري أن البرلمان قرر تأجيل جلسة الخاصة باختيار رئيس للبرلمان إلى يوم غد الأربعاء، مبيناً أن التحالف الرباعي طالب بتأجيلها لغرض تحقيق توافق بين الكتل بشأن المرشحين لهذا المنصب. ونفى الجبوري في تصريح خاص به (المدى) الإنباء التي تحدثت عن توجيه دعوة من قبل جبهة التوافق إلى رئيس الجمهورية جلال طالباني لحسم موضوع اختيار

رئيس البرلمان، مشيراً إلى أن الدستور يعطي لرئيس الجمهورية الصلاحية في التدخل بهذا الخصوص. وأشار إلى أن كواليس البرلمان «تشهد حالياً مباحثات بشأن التصويت على تأجيل جلسة يوم غدا إلى الأسبوع المقبل لإعطاء فرصة أكبر للتوافق قبل حسم مسألة اختيار الرئيس الجديد للبرلمان». وكان من المقرر أن يتضمن جدول أعمال الجلسة المؤجلة من يوم الأحد الماضي التصويت لاختيار اسمين اثنين من بين

خمس مرشحين لرئاسة المجلس كمرحلة أولى، ثم انتخاب أحد الاسمين الفائزين شرط أن يكون الحد الأدنى للأصوات التي حصل عليه ١٢٨ صوتاً. وأشارت الخلافات الدائرة بين القوى السياسية لاختيار مرشح لرئاسة مجلس النواب مطالب الأحزاب السياسية بحل البرلمان وتشكيل أخر جديد ليبتلى اتخاذ القرارات وأداء دوره الرقابي والتشريعي والإداري. فيما اعتبر نائب عن جبهة التوافق أن الهدف من «تعطيل» البرلمان

وجعل رئيسه «ضعيفاً» هو «التعطيل» لوثيقة الإصلاح السياسي. وأعرب النائب عن حزب الفضيلة باسم شريف في تصريح لـ(المدى) عن تأييده للدعوات التي تطالب بحل مجلس النواب إذا كان هدفاً للإصلاح، مشيراً إلى أن الدعوات التي تبني على ردود أفعال شخصية هي تصريحات إعلامية محضه لا تخدم الموقف السياسي وإنما برزت بعد إخفاق مجلس النواب في اختيار رئيس له في جلسته الأخيرة، مبيناً أنه يعارض

الدعوات التي تبني على هذا الأساس. كما طالب النائب المستقل وائل عبد اللطيف باستبدال هيئة رئاسة البرلمان واصفاً حل البرلمان في هذه المرحلة بأنه أمر «خاطئ» لوجود تشريعات مهمة يجب أن تصدر في الفترة القادمة. وشدد على ضرورة استبدال هيئة الرئاسة بأكملها لأنها فشلت في عملها وأداء دوره الرقابي والتشريعي والإداري، مبيناً أن استبدال هيئة الرئاسة هو أفضل الحلول في المرحلة الحالية. وكانت جبهة التوافق قالت إنها تدرس مجموعة من الخيارات منها المطالبة بحل هيئة رئاسة أو مجلس النواب، مشيرة إلى وجود أجندات سياسية حزبية وسياسية تحاول تعطيل المجلس.

في هذه الأثناء اعتبر الخبير القانوني طارق حرب أنه من الصعوبة حل البرلمان أو هيئته الرئاسية وذلك لأن الدستور العراقي اشترط موافقة ١٢٨ عضواً على هذا الحل. مؤكداً أنه من الممكن أن يتقدم أي عدد من النواب بطلب لحل البرلمان ولكن يصعب الحصول على ١٢٨ صوتاً على حد قوله.

من جهة، اعتبر النائب عن جبهة التوافق العراقية نور الدين الحبال، أن الهدف من «تعطيل» البرلمان وجعل رئيسه «ضعيفاً» هو «تعطيل» وثيقة الإصلاح السياسي. وقال الحبال في بيان تلقى (المدى) نسخة منه أن «الهدف من تعطيل البرلمان وجعل رئيسه ضعيفاً هو تعطيل وثيقة الإصلاح السياسي التي نجح الحزب الإسلامي وجبهة التوافق وعدد من الكتل والنواب في إقرارها».

وأوضح الحبال أن «المفروض أن يقدم المرشحون الأربعة الذين كان متفق عليهم مع جبهة الحوار وكان هذا المقترح من حسن ديكان والشيخ خلف العليان بأن تحصل الترشحات في جبهة التوافق فقط وعلى تقديم أربعة أسماء منهم الشيخ خلف العليان وإياد السامرائي وطه اللهبيي

وخليل جدوع». وفي ذات السياق، أخفقت الكتل البرلمانية في اختيار رئيس جديد للبرلمان خلفاً لرئيسه المستقيل محمود المشهداني، في وقت دعت كتلة التحالف الكردستاني إلى حل البرلمان الحالي. وأكد النائب عن التحالف الكردستاني فرياد راوندزوي بحسب «راديو سوا» جدية موقف كتلته في دعوتها لحل البرلمان، نافياً وجود بديل في حال لم تتوصل الكتل النيابية لحسم مسألة رئاسة البرلمان، منتها بعض القوى بالسعي إلى إضعاف أداء البرلمان باختيارها رئيساً ضعيفاً، حسب قوله.

وعزاً راوندزوي تأجيل جلسة انتخاب رئيس البرلمان إلى انقسام الكتل النيابية لفريقين الأول يدعو لتأجيل اختيار رئيس للبرلمان للفصل التشريعي القادم، فيما طالب الفريق الثاني بمنح القضية الأولية.

وأضاف راوندزوي أن انسحاب الكتل الداعية إلى تأجيل اختيار رئيس للبرلمان مثل حزب الدعوة والمستقلين والتيار الصدري والفضيلة أدى إلى الإخلال بنصاب المجلس وتأجيل الجلسة. مشيراً إلى حدوث انقسام داخل مجلس النواب عندما أعلن المجلس الأعلى والأكراد والقائمة العراقية تأييدهم لمرشح الحزب الإسلامي النائب إياد السامرائي، فيما دعم حزب الدعوة والمستقلون والتيار الصدري مرشح مجلس الحوار الوطني النائب خليل جدوع.

إلى ذلك، كشف مصدر مقرب عن جبهة التوافق العراقية أن الجبهة تبحث إمكانية عزل هيئة رئاسة البرلمان وانتخاب هيئة جديدة بشكل كامل. وقال المصدر الذي رفض ذكر اسمه وفق (إيبا) أن أعضاء الجبهة عقدوا اجتماعاً الاثنين بحضور رئيس كتلة التحالف الكردستاني فؤاد معصوم لبحث سبل

وامكانية عزل هيئة رئاسة مجلس النواب للتمهيد إلى انتخاب هيئة جديدة. وفي غضون ذلك، أعلن مصدر في جبهة التوافق عن تقليص عدد المرشحين لرئاسة مجلس النواب إلى مرشحين اثنين. وأكد بحسب (أصوات العراق) «لقد قلصت جبهة التوافق عدد مرشحيها إلى اثنين، وهما إياد السامرائي و خليل جدوع، وعلى الأطراف السياسية أن تبين مواقفها».

وشدد النائب عمر عبد الستار عن جبهة التوافق العراقية على أن العديد من أعضاء مجلس النواب سيجدون أنفسهم أمام مشكلة إذا ما أصدر البرلمان القانون الملحق باصحاب الدرجات الخاصة ممن يحملون جنسية أخرى إلى جانب الجنسية العراقية.

وأوضح عبد الستار وفق (إيبا) ان التوافق هي اول من دعا الى اضافة المادة الدستورية رقم ١٨ والتي تقول ان كل من يحمل درجات خاصة اي من مدير عام فما فوق اذا كانوا متعددي الجنسية اي يحملون اكثر من جنسية فعليهم ان يتنازلوا عن احدى جنسياتهم حفاظا على عدم ازدواجية الولاءات والجنسيات على ان ينظم ذلك قانون.

وأشار إلى أن الذي حصل منذ اقرار الدستور حتى الآن هو عدم تشريع مثل هذا القانون، لذلك ليست هناك اليات معينة بهذا الخصوص.

وأضاف عبد الستار عند تنظيم هذا القانون سيكون إياد السامرائي وجبهة التوافق اول المترشحين بالنص القانوني الذي سيطبق على الجميع مثل إياد علاوي، والجعفري، وخالد العطية، الذين سيواجهون كلهم هذه المشكلة ويجب أن يخضعوا جميعاً لهذا القانون.

يذكر أن بعض النواب اعترضوا على عدم التوافق بين النيابتين ايد السامرائي الى رئاسة البرلمان كونه يحمل الجنسية البريطانية مما يعد مخالفاً للدستور.

٣

بانتظار الإعلان عن النتائج النهائية للانتخابات

القوائم المتصدرة تبدأ مشاورات شراكة لتشكيل الحكومات المحلية في المحافظات

بغداد / المدى

كشفت النتائج الأولية لانتخابات مجالس المحافظات عن حزمة تحالفات اولية بعد حصول توافقات بين الكتل المؤلفة سيتم المصادقة عليها بشكل نهائي بعد صدور النتائج النهائية للتصويت لتشكيل الحكومات المحلية في المحافظات. وأعلن ممثلون عن كتل ائتلاف دولة القانون و تيار الاحرار والفضيلة عن إقامة مشاورات شراكة تجري بين القوائم الثلاثة الحاضرة على النسب الاكبر من اصوات الناخبين لتشكيل حكومات محلية في الوسط والجنوب. فيما كشف المتحدث الرسمي باسم القائمة العراقية في محافظة واسط ماجد الإمارة رغبة قائمته التحالف مع التيار الصدري في مجلس المحافظة المقبل. وأكد رئيس قائمة تيار الاحرار المستقل أمير الكتاني، امس الاثنين، عن وجود اتفاق مبدئي للتحالف مع قائمة ائتلاف دولة القانون. مضيفاً وفق (اصوات العراق) أن «الاتفاق المبدئي جاء خلال لقائي برئيس قائمة ائتلاف دولة القانون نوري المالكي والذي اثمر ايضا عن تفاهات مشتركة بين الجانبين وقد رحب المالكي بالفكرة التي تقتضي وجوء تحالفات الحاضرة على الحكومات المحلية». وكانت مجمل نتائج انتخابات مجالس المحافظات التي اعلنتها المفوضية تشير إلى تقدم ائتلاف دولة القانون في بغداد وثمانيه محافظات اخرى، فيما توزعت باقي النسب على القوائم الاخرى. وأوضح الكتاني أن «هذه التفاهات غير نهائية و بانتظار النتائج النهائية للانتخابات والمصادقة عليها».

وحققت قائمة تيار الاحرار المستقل مراكز متقدمة في نتائج انتخابات مجالس المحافظات التي اعلنتها المفوضية العليا للانتخابات في العراق، الخميس الماضي، حيث جاءت بالمركز الثاني في ثلاث محافظات بينها العاصمة بغداد. وتابع الكتاني أن «تشكيل مجالس المحافظات يحتاج الى نصاب لاختيار رئيس مجلس المحافظة والمحافظين». وحصلت ائتلاف دولسة القانون، وان هذا الاجراء سيكون في كافة المحافظات التي حصلت فيها الكتلتان على نتائج تؤهلها لتشكيل الحكومات المحلية. أكد النائب عن حزب الفضيلة باسم شريف في تصريح لـ(المدى) عن تأييده للدعوات التي تطالب بحل مجلس النواب إذا كان هدفاً للإصلاح، مشيراً إلى أن الدعوات التي تبني على ردود أفعال شخصية هي تصريحات إعلامية محضه لا تخدم الموقف السياسي وإنما برزت بعد إخفاق مجلس النواب في اختيار رئيس له في جلسته الأخيرة، مبيناً أنه يعارض

٣

واشنطن تؤجل قراراً بسحب قواتها من العراق

بغداد / المدى

أجّلت الولايات المتحدة الأمريكية قراراً بسحب عدد من قواتها العاملة في العراق بانتظار أن تقدم وزارة الدفاع الأمريكية «البنتاغون» تفاصيل أكثر للرئيس باراك أوباما حول مخاطر ومضامين القرار الذي سيتخذ. فيما طالب وزير الدفاع الأمريكي روبرت غيبس الكونغرس بتحقيق الأهداف في العراق بشكل «واقعي ومحدود» في فترة محددة، أو مواجهة فشل المهمة هناك.

وقال مسؤولان في البنتاغون على اطلاع بالقرار، إن القوات المسلحة الأمريكية ليست قلقة بشأن التأخير، وإنما قلقة بشأن تردّي الأوضاع الأمنية في أفغانستان. وأكد المسؤولان بحسب (سي ان ان)، اللذان رفضا الكشف عن هويتهما لحساسية المسألة، أن البنتاغون والقيادة المركزية الوسطى يعملان معاً على ثلاثة خيارات بشأن سحب القوات الأمريكية من العراق، وسيتم تقديم هذه الخيارات إلى الرئيس الأمريكي، وتتجرح حول المدد الزمنية، ويحدد الخيار الأول المدّة بـ١٢ شهراً، والثاني بـ١٩ شهراً، والثالث بـ٢٣ شهراً. ويتسجم الخيار الأول مع الوعد الذي قطعه الرئيس الأمريكي خلال حملاته الانتخابية، غير أن المناقشات الجارية حالياً مع كبار القادة العسكريين ووزير الدفاع، وروبرت غيبس، أظهرت أن الرئيس يرغب في معرفة خيارات أخرى والتفاصيل الكاملة للخطر المترتبة على أي من هذه الخيارات. وقال أحد المسؤولين: «طلب الرئيس (أوباما) أفكاراً أخرى، ونحن نعمل على ذلك».

وحتى الآن لم ترفع القوات المسلحة الأمريكية توصيات نهائية للبيت الأبيض، فيما عرف أن الجيش الأمريكي هو الذي كشف عن الخيارين الآخرين، أي خيار الشهور التسعة عشر وخيار الشهور الثلاثة والعشرين. وقال المسؤول الآخر إن «الرئيس الأمريكي ليس متمسكاً بموعد محدد، فقد تراجع بعض الخطوات إلى الوراء، ويدرس المخاطر». وأوضح المسؤول أن أنه بالنظر إلى الأوضاع الأمنية في العراق، فإن الولايات المتحدة تستطيع أن تخفف مستوى قواتها من ١٤ فرقة إلى ١٢ فرقة عسكرية بحلول نهاية العام الجاري. هذا ولم يتضح بعد متى سيتخذ الرئيس الأمريكي قراره النهائي بالنسبة لسحب القوات الأمريكية من العراق.

ومن بين الاستراتيجيات التي تدرسها إدارة واشنطن في العراق، واحدة تقدم بها قائد القوات الأمريكية في المنطقة، الجنرال ديفيد بنزرايوس، ومحور هدفها البسيط: «تحديد ماهية الإستراتيجية الأمريكية هناك».

من جهة، قال وزير الدفاع الأمريكي روبرت غيبس إن أهداف المرجو تحقيقها في العراق كثيرة جداً، مشدداً على ضرورة وضع صورة «واقعية ومحدودة» أو مواجهة فشل المهمة هناك. وطالب أمام مجلس الشيوخ بوضع أهداف يمكن تحقيقها خلال ما بين ثلاثة إلى خمسة أعوام.



خلال نجاح عملية الانتخاب ألا أنها أصبحت بنكسة عند إعلان النتائج الأولية .

وطالب المفوضية بأن تسعى إلى أن هذا الأرباك والشك الحاصل من خلال السماح لمكاتبها في المحافظات بأعطاء عدد الأصوات التي حصل عليها كل كيان سياسي من خلال نماذج العد والفرز الموجودة في المحافظات لمقارنتها مع النتائج الأولية التي اعلنتها المفوضية في المؤتمر الصحفي ما سيكون له تأثير إيجابي في تهدئة النفوس وطمأنيتها بأن عدد الأصوات في مكاتب المفوضية في المحافظات مطابق لما أعلن في مقر المفوضية الرئيسي .

وقال ممثلو القوائم المعارضة على نتائج الانتخابات « نطالب بإعادة استمارات العد والفرز حالا وفورا».

وعقد ممثلو تسع قوائم منها القائمة العراقية والأحرار المستقل، ومدنيون، وصفوة المستقلين، وحزب الفضيلة الاسلامي، مؤتمراً صحفياً طرحوا فيه بعض ما اسوه بالاشكالات التي اعقبت عملية التصويت.

وقال رئيس كيان مهينون أحمد العبيدي عقب المؤتمر بحسب «راديو سوا»: « عدم وجود اسماء ما يقارب ١٠ بالمائة من عدد الناخبين في السجلات، والسرية التامة في عملية ادخال البيانات سواء في المكتب الوطني أو في مكاتب المحافظات، وعدم اطلاع أي وكيل أو رئيس كيان على النتائج أولا بول وسحب الاستمارات رقم ١٤١ و ١٤٢ و ١٤٣ من مسؤولي المحطات، هذه هي أهم الإشكالات وأكبرها والتي تؤثر على نية مبدئية في إحداث هذه التغييرات وعدم إعطاء نتائج رسمية ومخومة من قبل مدراء المحطات إلى المراقبين أثناء عملية الفرز وأيضا عدم قبول الشكاوى والطعون من قبل المفوضية بعد إعلان النتائج الأولية».

وطالب العبيدي نيابة عن الكيانات التسعة بإعادة فرز الأصوات وإرسال البيانات في مكتب بابل والمكتب الوطني وإشراك مراقبي الكيانات أو مراقبي دوليين، فضلا عن إعادة استمارات العد والفرز إلى مدراء المحطات في بابل حالا وفورا وكذلك فتح باب الطعون على النتائج الأولية للكيانات وفقا للأنليات الرسمية.



المعلنة التي اظهرت خلافات كثيرة بين ما اعلنته المفوضية والنتائج التي حصلت عليها الكيانات، ما أدى خلال مراقبتها بالمحافظات، ما أدى الى حالة من الأرباك والتشويش والشك في النتائج وبدأ ممثلو الكيانات بمراجعة مكاتب المفوضية في المحافظات للتأكد من عدد الأصوات التي حصلوا عليها ولم تستجب هذه المكاتب لهذه الطلبات ما زاد من الشكوك حول مصداقية النتائج الأولية التي أعلنت. وأعرب العيوقوبي عن اعتقاده بأن كل الكيانات السياسية سواء الفائزة أو الخاسرة ابدت شكوكا في النتائج الأولية التي اعلنت والان فان مصداقية المفوضية وضعت على المحك وأمام اختبار شفافيتها واستقلاليتها في عد وفرز الأصوات وما أن العملية الانتخابية نجحت نجاحا كبيرا أقر به القاصي والداني وأن العلنية السياسية أنتعشت من